**الشاهد القرآني في تعدد أوجه التحليل النحوي**

**د. محمود حسن الجاسم**

**جامعة قطر-كلية الآداب والعلوم-قسم اللغة العربية**

**1-تقديم:**

نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين، وراح الصحابة الكرام يتدارسونه في المساجد والمجالس، لمعرفة مراميه ومقاصده، لاسيما المتصلة بأمور التشريع والعقيدة منه، ولما أخذ الدرس يتعمق بمرور الأيام وكان المعنى لا يتحقق بعيدًا عن النظام التركيبي، جاءت الإشارات النحوية ملازمة للتفسير القرآني آخذة بلحمة التحديد الدلالي فيه، فكان وجودها من باب فهم الدلالة التفسيرية التي من ضمنها بعض العناصر النحوية، وكان ذلك يتطور بمرور الوقت، فكلما تعمق النظر في التفسير ازداد النظر في هذه الأمور.

ولما أخذ اللحن يتفشى لاتساع رقعة الدولة والاختلاط بالأعاجم، شعر المسلمون بالخطر الذي يهدد لغة القرآن الكريم، وأدركوا أهمية التبصر بلسان العرب ومعهود النظم لفهم الأساليب القرآنية وخصائصها، ونتيجة لذلك ولأسباب أخرى متنوعةأصبحت الحاجة إلى تعلم العربية، لغة القرآن الكريم والحفاظ عليها من اللحن ضرورة ملحة، مما أدى إلى نشوء علم النحو الذي يحقق ما تقتضيه الحاجة.

وعلى ذلك فإن القواعد النحوية لم تبنَ بمعزل عن النص القرآني، لأن المفسّرين حين أشاروا إلى بعض القضايا النحوية في معرض تفسيرهم كان عملهم بمنزلة الأساس لمرحلة التقعيد، وإن لم يكن في أذهانهم وضع النحو، فتلك الإشارات وأمثالها كانت المهاد أو الأساس للدرس اللغوي بمستوياته كافة.أما بواكير النظر النحوي الهادفة إلى وضعه فقد بدأت في منتصف القرن الأول تقريبًا، إذ ظهر جيل من العلماء المهتمين باللغة، مثل أبي الأسود الدُّؤَلي وتلامذته، ثم تطور الدرس بعد ذلك، وبدأت معالم القياس والتقعيد تأخذ طريقها في ضوء المادّة اللغوية المحتج بها المتمثلة في لغة القرآن الكريم ولغة العرب شعرها ونثرها، أي اللغة المتمثّلة فيما هو مشترك بين الجماعة العربية التي لم تتأثر بالأمم المجاورة، المتداولة في حياتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والأدبيّة وغيرها، التي نزل بها القرآن الكريم ونُظم بها الشعر الجاهلي، وعليه كانت تلك مصادر التقعيد عند النحاة ثم ما لثت تلك المصادر كانت أسسًا تقود النحاة في توجيه التحليل النحوي والردود والتجاذبات.

من هنا كان للشاهد القرآني بقراءاته كافة أهمية كبيرة في بناء القواعد والقياس عليها، ونقف في هذا البحث لنتبين مكانة الشاهد القرآني في تعدد أوجه التحليل النحوي. وتحسن الإشارة إلى أن المقصود بالتحليل النحوي في البحث دراسة عناصر النظام التركيبي، وذلك بتحديدها، وتفسيرها، ومعرفة معانيها، وخصائصها، وكيفية انتظامها، وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا أخرى، تتضافر مجتمعة في تشكيل النظام التركيبي. وأن المقصود بتعدد أوجه التحليل النحوي هو تعدد الأحكام، في تفسير أمر ما مما يتناوله التحليل النحوي، في عبارة ذات صورة تركيبية معينة، وأن هذا التعدد يرد بصور مختلفة، فقد يرد في أثناء تجريد القواعد وفي أثناء القياس عليها، إضافةً إلى أنه يقود إلى القياس في بعض الحالات([[1]](#footnote-1)).

نتتبع الظاهرة في كتب التحليل النحوي ذات الطابع التطبيقي، مثل الكشاف للزمخشري(ت538هـ)، والبحر المحيط لأبي حيان(ت742هـ)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، والكتب ذات الطابع الاستدلالي التي يكثر فيها الجدل وعرض الأدلة، مثل الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لابن الأنباري (ت577هـ).

نحاول أن نستجلي طبيعة الشاهد القرآني في الاستدلال والاستئناس لدى النحاة في أثناء محاكمة الأوجه النحوية والآراء، عندما يكون في المسالة تعدد في الأحكام وتنوع، مراعين الجانب التاريخي في عرض الآراء، محاولين الاكتفاء باستجلاء الفكرة بعيدًا عن الترجيح والتضعيف وتقويم الآراء.

**2-العرض:**

يظهر أن الشواهد القرآنية التي تعدّ من جملة الأسس المأخوذ بها في تعدد أوجه التحليل تواجهنا في أثناء تجريد القواعد، كما تواجهنا في أثناء تحليل الكلام الذي يتخذ القواعد أصولاً يقيس عليها.

يقدّم الشاهد القرآني عند صوغ الأحكام، وذلك حين يريد النحوي أن يجرّد حكمًا يجعل منه قاعدة يقاس عليها، فيأتي بالشاهد ليثبت الحكم، ومن ثم يحتمل ما قدّمه التعدد في التحليل، خذ مثلاً القاعدة التي جردها الكوفيون لمعنى "من"، إذ رأوا أن يجوز استعمالها لابتداء الغاية في الزمان، كما يجوز في المكان، وحجتهم في مذهبهم شواهد من القرآن الكريم ومن كلام العرب، وما قدموه من القرآن الكريم قوله تعالى: "لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ"([[2]](#footnote-2)). فقالوا: إن "من" في الآية الكريمة لابتداء الغاية في الزمان، بدليل ما دخلت عليه، وهو "أوّل يوم"، ومن كلام العرب قول الشاعر([[3]](#footnote-3)):

لِمَنِ الدِّيارِ بِقُنَّةِ الحِجْرِ أقْوَيْنَ من حججٍ ومن دهرِ

دخلت "من" على الزمان في البيت الشعري كما يرون، وعليه جرّدوا حكمًا يقول: يجوز مجيء "من" لابتداء الغاية في الزمان([[4]](#footnote-4)). على حين ذهب البصريون في تحليل الشواهد السابقة مذهبًا آخر، فقدّروا مضافًا محذوفًا، قبل الاسم المجرور بـ"من"، وجعلوه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والتأويل في الآية الكريمة: من تأسيس أول يوم، وفي البيت الشعري، إن صحّت روايته عند البصريين: من مرِّ حججٍ ومن مرِّ دهر([[5]](#footnote-5)). فالكوفيون ساقوا دليلاً سماعيّاً ليجرّدوا قاعدة فرعية، ثم جاء ردّ البصريين على هذا الدّليل برفض التقعيد له، فكان أن وجهوه([[6]](#footnote-6)) ضمن الأصول التي استخلصت، ومن هنا نرى أن الشاهد القرآني يكون من جملة الأسس المعتمدة في تعدد أوجه التحليل النحوي، كما يكون موضوعًا للتعدد في آن معًا.

وربما كان الشاهد القرآني أساسًا للرد عند تجريد القواعد، إذ يقدّم بعض النحاة الشاهد أحيانًا ليجعلوا منه قاعدة يقاس عليها، فيأتي الردّ عليه من فريق آخر بشاهد قرآني مخالف له، وإليك على سبيل المثال الخلاف في التقعيد بين البصريين والكوفيين لباب التنازع، فقد ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى، على حين ذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى، ومن جملة ما احتجّ به الكوفيون قول الشاعر([[7]](#footnote-7)):

فلو أنَّ ما أَسعَى لِأَدنَى مَعِيشَةٍ كَفانِي، ولم أَطلُبْ، قليلٌ من المالِ

فقد أعمل الشاعر الفعل الأول "كفى"، ولو أعمل الثاني لقال: "قليلًا"([[8]](#footnote-8)).

ويردّ البصريّون على شواهد الكوفيين بأسس مختلفة، من بينها الشاهد القرآني، ليفسّروها تفسيرًا مخالفًا، ومن جملة الشواهد التي ساقوها ردًّا على الكوفيين قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً"([[9]](#footnote-9))، إذ رأوا أنه لو أعمل الأول لجاء التركيب: آتوني قطرًا أفرغه عليه([[10]](#footnote-10))، وهكذا يجعلون إعمال الثاني أولى.

أما مجيء الشاهد القرآني في التحليل النحوي، الذي يقاس على الأنماط المجرّدة في قواعد- فإنه يتمثل بشواهد تساق مع جملة الأسس الأخرى، من ذلك أن يقدّم الشاهد القرآني في الظواهر التي تقتضي تعددًا، ليكون أحد الأسس المعتمدة في وجه ما، فيعزّز الأسس من غير ترجيح بعض الأوجه على بعض، أو يأتي في الوجه الذي يُردّ عليه بالتضعيف، أو بالرفض، أو الذي يعتمد بالترجيح، أو الذي يؤخذ به ويرفض ما عداه.

ومما جاء من ذلك ما جرى في تحليل قوله تعالى: "فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ"([[11]](#footnote-11)). يفهم من كلام الزمخشري الذي تابع بعضهم أن "حاجزين" صفة لـ"أحد"، وجاءت مجرورة على اللفظ، لأنّ "أحد" في الأصل مبتدأ، وجُرَّ لفظًا بـ"من" لمّا تقدمه النفي([[12]](#footnote-12)). وعندما سوّغ المطابقة في العدد بين الموصوف المفرد في اللفظ "أحد" وصفته "حاجزين" التي جاءت جمعًا رأى أن "أحد" في معنى الجماعة، وإن جاء في اللفظ مفردًا، لأنه يقع للواحد وللجمع في النفي العام، ثم قدّم دليلًا ممثلاً بشاهد قرآني([[13]](#footnote-13))، وهو قوله تعالى: "لا نُفرِّق بين أَحَدٍ من رُسُلِهِ"([[14]](#footnote-14)).

ويضعّف أبو حيّان الوجه السالف بقوله: "ويضعف هذا القول"([[15]](#footnote-15))، لأن النفي يتسلَّط على الخبر المقدَّر بكون عام، الذي وقع موقعه الجار والمجرور "منكم"، وليس هذا المراد، وإنما المراد أن يتسلّط النفي على "حاجزين"، فلابدّ من وجه جديد، وعليه يرى أبو حيان أن "ما" نافية حجازية، فيكون "أحدٍ" مجرورًا لفظًا، مرفوعًا محلاًّ، على أنه اسم "ما" والخبر "حاجزين"، ولا يمنع الفصل بـ"منكم" من انتصاب خبر "ما"، فيصير تأويل المعنى المراد: ما أحد منكم يحجزه عمّا أُريد به من ذلك([[16]](#footnote-16)).

كما يأتي الشاهد القرآني مع الأسس المعتمدة في الوجه الذي يراه صاحبه صحيحًا من بين الأوجه الأخرى المرفوضة. قال تعالى: "لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ"([[17]](#footnote-17)). يروي أبو حيان أوجهًا قيلت في فاعل "تقطَّع"، وهي أن الفاعل "بينَكم"، وقد جاء مبنيًّا في موضع رفع، أو أنه ضمير المصدر، أو يعود على ما يفهم من سياق الكلام، وهو: "الاتصال"، أو أنه محذوف نابت عنه صفته "بينَكم"([[18]](#footnote-18)).

ثم يرفض أبو حيان الأوجه السابقة جميعًا، ويرى أن المسألة من باب التنازع، أي: تنازع الفعلان "تقطّع" و"ضلَّ" الفاعل "ما" من: "ما كنتم تزعمون"، فأعمل الثاني، وهو "ضلّ"، وأضمر في "تقطّع" ضمير "ما"، وهو الأصنام([[19]](#footnote-19))، مستعينًا بالشاهد القرآني، "فالمعنى: لقد تقطّع بينكم ما كنتم تزعمون وضلّوا عنكم، كما قال تعالى: "إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الأَسْبَابُ"([[20]](#footnote-20))، أي: لم يبق اتصال بينكم وبين ما كنتم تزعمون أنهم شركاء فعبدتموهم، وهذا إعراب سهل لم يتنبّه له أحد"([[21]](#footnote-21)).

ويأخذ الاستئناس بالشاهد القرآني في الأخذ والرد شكلاً آخر، وهو أن تحلَّل العبارة بصورة تركيبية معيّنة، ولها صورة تركيبية أخرى تختلف عمَّا يتناوله التحليل، ويقصد بذلك القراءات القرآنية، فيقال مثلاً في الأخذ والرد: ويؤيده قراءة فلان، ويبعده هذه القراءة، ونحوه.ومما جاء من هذا النوع، في تأييد وجه ما ممّا قيل -ما جرى في تحليل قوله تعالى: "وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا اسْتَكَانُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ"([[22]](#footnote-22)). يذكر الزمخشري أن فاعل "قاتل" هو "ربيّون" أو ضمير عائد على "نبيّ"، وجملة "معه ربيون" في موضع الحال، ثم يروي أن الآية الكريمة قرئت: "قُتِّلَ"([[23]](#footnote-23))، ويقول: "والقراءة بالتشديد تنصر الوجه الأوّل"([[24]](#footnote-24)).

ومنه أيضًا ما جرى في تحليل قوله تعالى: "يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاء لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ"([[25]](#footnote-25)). يذكر أبو حيّان أن الفعل "أضاء" يحتمل التعدية، فيكون الضمير فيه عائدًا على "البرق"، والمفعول محذوف، أي: كلما أضاء لهم البرق الطريق، ويحتمل الفعل "أضاء" أن يكون لازمًا، كما في بعض اللهجات العربية. وبناءً على الاحتمال الأول يذكر أبو حيان أن الضمير في "فيه" يجوز أن يعود على البرق، مثلما يجوز أن يعود على المفعول به المحذوف، وهو "الطريق"، ثم يرى أبو حيان الاحتمال الثاني، وهو لزوم "أضاء"، وبذلك يتحتم عود الضمير على البرق في "فيه"([[26]](#footnote-26))، ويستأنس بالشاهد القرآني، وهو قراءة الآية الكريمة بصورة تركيبية تؤيد الوجه الثاني، فيقول: "ويؤيد هذا قراءته ثلاثيًّا"([[27]](#footnote-27))، أي: "كلما ضاء"([[28]](#footnote-28)).

وقد يأتي هذا النمط في الرد على وجه ما. قال تعالى: "الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ"([[29]](#footnote-29)). اختلف في معنى "طوبى"، فذهب بعضهم إلى أنها اسم علم لشجرة في الجنة، فيتعين كون الكلمة مبتدأ، خبره "لهم"([[30]](#footnote-30)). وذهب الجمهور إلى أن "طوبى" مصدر، ووفقًا لهذا الرأي يروى عن ابن مالك أنها مبتدأ، وسوِّغ الابتداء بها، وإن كانت نكرة، لأنها تفيد الدعاء، كقولهم: سلامٌ عليكم([[31]](#footnote-31)). ثم يضيف أبو حيان ما يضعِّف هذا الوجه، فيرى أن ما يرده([[32]](#footnote-32)) قراءة: "وحسنَ مآبٍ" بالنصب([[33]](#footnote-33))، وهناك أمثلة كثيرة على هذا الضرب في التفاسير ذات الطابع اللغوي([[34]](#footnote-34)).

ويقدَّم دليل الشاهد القرآني أحيانًا بنوعيه السالفين، في الظاهرة الواحدة التي تقتضي تعددًا. قال تعالى: " إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ\* وَمَا نُؤَخِّرُهُ إِلاَّ لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ\* يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ"([[35]](#footnote-35)). يرى الزمخشري أن الضمير في الفعل "يأتي" يجوز أن يعود على لفظ الجلالة، كقوله تعالى: "هل ينظُرون إلّا أن يأتيَهمُ الله"([[36]](#footnote-36))، و: "أو يأتي ربّك"([[37]](#footnote-37))، و: "جاء ربّك"([[38]](#footnote-38))، ثم يضيف نوع الشاهد القرآني الثاني، أي: قراءة العبارة بصورة تركيبية غير التي يتناولها التحليل، فيرى أن ما يعضد هذا الوجه قراءة: "وما يؤخِّرهم"([[39]](#footnote-39))، ثم يضيف أنه يجوز أن يعود الضمير على "يوم"([[40]](#footnote-40))، كقوله تعالى: "أَفَأَمِنُواْ أَن تَأْتِيَهُمْ غَاشِيَةٌ مِّنْ عَذَابِ اللّهِ أَوْ تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لاَ يَشْعُرُونَ"([[41]](#footnote-41)). ونلحظ في هذا التعدد أن الشاهد القرآني أسهم في أسس كلّ من الوجهين، إضافةً إلى وروده بنوعيه السابقين، ولم يقتصر على شاهد واحد كما تبين في الوجه الأول.

أمّا الشواهد القرآنية، التي تساق عند تناول الأصل المقيس عليه في عملية التحليل- فقد تتمثل بتعزيز الرأي بوصفه بالقوة وبتعزيز ذلك بشاهد قرآني، فيوصف الأصل بالقوّة، كأن يقال: وهذا أكثر استعمالاً، أو: وهذا يطّرد أكثر من غيره في كلامهم ويساق الشاهد القرآني تعزيزًا للرأي. وربما تمثلت برفض الأصل المقيس عليه لعدم وجود ما يعززه في كلام العرب وفي القرآن الكريم ومن ثم يبطل الوجه، أو تمثلت بتضعيف الأصل أو برفضه، لعدم اطراده في في القرآن الكريم وكلام العرب، فيوصف مثلاً بالندرة أو بالشذوذ، أو بالقلة أو غير ذلك، وهي أحكام يطلقها النحاة، في وصف الأنماط التركيبية التي جردوها، بالنظر في المادة المسموعة.

يكون اطراد الأصل أو كثرة استعماله عاملاً، يفضّله على غيره من بين الأصول الأخرى التي يمكن أن يقاس عليها في التحليل([[42]](#footnote-42))، فيقال مثلاً: والأكثر في كلامهم كذا([[43]](#footnote-43))، والأجرى على قواعد العرب كذا([[44]](#footnote-44))، إليك مثلاً الباء في: "مررت به"، يروى عن الأخفش أنها بمعنى "على"([[45]](#footnote-45))، ويستدل على ذلك بالشاهد القرآني، كقوله تعالى: "وإنَّكم لَتَمُرُّون عليهِم مُصبِحين"([[46]](#footnote-46)).

ويرى ابن هشام أنها للإلصاق المجازي، ثم يضيف أن الإلصاق في الباء، والاستعلاء في "على" يكونان على الحقيقة، إذا كان كلٌّ منهما مفضيًا على نفس المجرور، كقولهم: أمسكت بزيد وصعدت على السطح. وإذا أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز، نحو: مررت بزيد، وقول الشاعر([[47]](#footnote-47)):

تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيانِها وبات على النّار النّدى والمحلَّقُ

فالباء بعد "مرّ" للإلصاق المجازي، و "على" بعد "بات" للاستعلاء المجازي، وإذا أخذنا بقول الأخفش تكون الباء للاستعلاء المجازي، وإذا استوى التقديران: الإلصاق والاستعلاء، في المجازيّة فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه، و "مررت به" أكثر استعمالاً من "مررت عليه"، فكان أولى بتقديره أصلاً يقاس عليه([[48]](#footnote-48)).

وهكذا يخلص ابن هشام إلى الأخذ بالإلصاق المجازي، وحجته مجيء الباء بعد "مرّ" في كلامهم أكثر من مجيء "على"، ثم يوجّه على هذا الأصل الذي يرى كثرته الاسم المنصوب بعد "مرّ"، إذ يقدر الباء لا "على"، كما في قول الشاعر([[49]](#footnote-49)):

تَمُرُُّون الديارَ، ولم تَعُوجوا كَلامُكُمُ عليَّ، إذن، حرامُ

فالمقدّر عنده الباء، لأنها أكثر مجيئًا بعد "مرّ" من "على" في كلام العرب، وما جاء أكثر من غيره أولى بالقياس عليه، وبالمقابل راينا في الوجه السابق كيف كان الاستدلال بالشاهد القرآني([[50]](#footnote-50)).

وقد يذهب بعض النحاة في تحليله للشاهد القرآني، إلى أن يجعله يسير على أصل غير معروف عند نحاة آخرين، فيأتي الرد من هؤلاء على الأصل الذي سار عليه التحليل بأنه غير مسموع به لافي القرآن الكريم ولا في كلام العرب، ومن هنا يكون عدم السماع أساسًا معتمدًا، من جملة الأسس التي تساق في ردّ وجه ما من الوجوه التي تحلِّل الشاهد القرآني. ويطلق النحاة أحكامًا معينة في التعبير عن ذلك، فيقولون مثلاً حين يرفضون التحليل: يحتاج إلى نقلٍ من كلام العرب([[51]](#footnote-51))، وهذا لم يثبت بالنقل([[52]](#footnote-52))، وقد تتبعت جملة من دواوين العرب ، ولم أعثر على ذلك([[53]](#footnote-53))، ومن ذهـب إلى ذلك الوجه لا بصر له بلسان العرب جاهل به([[54]](#footnote-54))، وهذا غير مسموع في كلامهم([[55]](#footnote-55)). قال تعالى:"وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُواْ إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ"([[56]](#footnote-56)). يتبين من سياق الآية الكريمة أن المعنى النحوي الذي يقتضيه موضع جملة "تاب عليكم" محير، ولعله أمر مقصود وحكمة إلهية، يراد منها إثارة الخيال، بافتراض تقديرات ذات دلالات متنوعة، تمنح النص غنىً دلاليًا من خلال الإيحاء المتعدد، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الجملة "إخبار من الله تعالى بالتوبة عليهم ، ولابد من تقدير محذوف، عطفت عليه هذه الجملة، أي: فامتثلتم ذلك فتاب عليكم، وتكون هاتان الجملتان مندرجتين تحت الإضافة إلى الظرف الذي هو "إذ" في قوله [تعالى]: "وإذ قال موسى لقومه"..."([[57]](#footnote-57))، ثم يضيف: "وأجاز الزمخشري([[58]](#footnote-58)) أن يكون [هذا الكلام] مندرجاً تحت قول موسى على تقدير شرط محذوف ، كأنه قال : فإن فعلتم فقد تاب عليكم ، فتكون الفاء، إذ ذاك رابطة لجملة الجزاء بجملة الشرط المحذوفة هي وحرف الشرط، وما ذهب إليه الزمخشري لا يجوز، ذلك أن الجواب يجوز حذفه كثيراً للدليل عليه ، وأما فعل الشرط وحده دون الأداة فيجوز حذفه، إذا كان منفياً بـ "لا" في الكلام الفصيح … فإن كان غير منفيٍّ بـ "لا" فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة … ، وكذلك فعل الشرط وفعل الجواب دون أن يجوز في الضرورة… وأما حذف فعل الشرط وأداة الشرط معاً وإبقاء الجواب [ كما ذهب الزمخشري ] فلا يجوز، إذ لم يثبت ذلك من كلام العرب"([[59]](#footnote-59)) .

ومن ذلك ما جرى في تحليل الآية الكريمة: "وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّه عَلَى الْكَافِرِينَ"([[60]](#footnote-60)). ينقل أبو حيّان أنهم اختلفوا في جواب "لمّا" الأولى، فعن الفرّاء أن الفاء في "فلمّا" واقعة في جواب "لمّا" الأولى، وجملة "كفروا" جواب "لمّا" الثانية([[61]](#footnote-61)).

وعن الأخفش والزَّجّاج أن جواب "لمّا" الأولى محذوف، لدلالة المعنى عليه([[62]](#footnote-62))، فقدَّره بعضهم بـ"كفروا"، لدلالة "كفروا به عليه"([[63]](#footnote-63)). وقدّره الزمخشري بـ: "كذّبوا به واستهانوا بمجيئه"([[64]](#footnote-64)).

وعن المبرّد أن جواب "لمّا" الأولى هو "كفروا به"، وكرّر "لمّا" لطول الكلام، ويفيد هذا التكرار تقريرًا للذنب وتأكيدًا له([[65]](#footnote-65)).

ويعقّب أبو حيّان على الرأي الأخير بأن الفاء تمنع من تكرار التأكيد([[66]](#footnote-66))، ثم يردّ رأي الفرّاء بقوله: "وأما قول الفرّاء فلم يثبت في لسانهم: لمّا جاء زيدٌ فلمّا جاء خالدٌ أقبل جعفر. فهو تركيب مفقود في لسانهم فلا نثبته، ولا حجّة في هذا المختلف فيه، فالأولى أن يكون الجواب محذوفًا لدلالة المعنى عليه، وأن يكون التقدير: ولمّا جاءهم كتاب مصدِّق لما معهم كذّبوه..."([[67]](#footnote-67)). فقد جاء ردّ أبي حيّان على تحليل الفرّاء بأنه جرى على نمط لم يثبت سماعه.

وقد يجعل النحاة من الشواهد النادرة أصلاً يقيسون عليه الشاهد القرآني، ومن ثم يأتي الرد على مثل هؤلاء بتناول الأصل المقيس عليه استبعادًا للوجه ومحاولة لتوجيه السشاهد القرآني توجيهًا آخر من ذلك مثلاً ما ذهب إليه النحاة، وهو أنّ "إنّ" قد تأتي حرف جواب بمعنى "نعم"، واستدلّوا بقول الشاعر([[68]](#footnote-68)):

وَيَقُـلْنَ شَيْبٌ قـد علا كَ، وقد كَبِرتَ، فقلتُ: إنَّهْ

قال بعضهم: "إنّ" حرف جواب بمعنى "نعم"، والهاء للسكت([[69]](#footnote-69)). ولمّا ذهب بعض النحاة إلى توجيه الشاهد وجهة أخرى تدخّل ابن هشام، ليعزّز الوجه الذي يقول: إنها بمعنى "نعم"، فساق قول عبد الله بن الزبير(ت73هـ) رضي الله عنه "إنّ وراكبها" ردًّا على أحدهم، حين قال لعبد الله: لعن الله ناقةً حملتني إليك . ومعنى عبارة ابن الزبير: نعم، ولعن راكبها، لأنه لا يجوز حذف اسم "إنّ" وخبرها([[70]](#footnote-70)).

وعندما تناول النحاة قراءة تشديد "إنّ"([[71]](#footnote-71)) في قوله تعالى: "قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى"([[72]](#footnote-72)). ذهب قسم منهم إلى أنها عاملة، باعتبار اسمها ضمير الشأن، أو باعتباره "هذان"، على أنه مبني، أو أنه جاء على لغة لبعض العرب([[73]](#footnote-73)).

وعن المُبرّد أنه حملها في القراءة السالفة على "إنّ"، التي بمعنى "نعم"، فجعلها مثلها، وذلك قياسًا على ما استدلّ به([[74]](#footnote-74))، ومن جملة الأسس التي تناولها بعضهم في الرد عليه هو اعتراضهم على الأصل الذي قيس عليه، فقالوا: إن مجيء "إنّ" بمعنى "نعم" شاذّ، حتى قيل: إنه لم يثبت([[75]](#footnote-75)). ومن ثم جاء الردّ على الوجه الذي ذهب إليه المبرّد، بتناول الأصل المقيس عليه بقضايا تتعلّق بالشاهد القرآني.

\* \* \*

**3-الخاتمة:**

وهكذا يتبيّن لنا مما تقدّم أن الشاهد القرآني كان من جملة الأسس التي تُعتمد، في تعدد أوجه التحليل النحوي، فيأتي في أثناء صوغ الأحكام، ليكون أساسًا في توليد قاعدة لم تكن من قبل، كما يأتي في الرد على ما يساق في أثناء ذلك.

وتبيّن أيضًا أنه يأتي من جملة الأسس المرافقة لعملية التحليل النحوي، ليعزّز أو يضعّف أو يرفض وجهًا من بين الوجوه ، وأنه يرد بصورتين مختلفتين، وقد يأتي في كل الأوجه التي تحتملها الظاهرة، يقدمه صاحب الوجه أو غيره.

كما تبيّن أن الشواهد القرآنية قد تساق عند تناول الأصل الذي عليه الوجه، فتعزّز عملية التحليل، حين تصف الأصل بكثرة الاستخدام والاطّراد ونحوه، وتضعّفها عندما تصف الأصل بالندرة والقلة والشذوذ، وغير ذلك. ومن ثم كان الشاهد القرآني أساسًا معتمدًا، يرد بصور متنوعة.

**المصادر والمراجع:**

**الأصبهاني**، أبو بكر أحمد بن الحسين**: المبسوط في القراءات العشر**.تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.

**الأعشى الكبير،** ميمون بن قيس: **ديوان الأعشى الكبير**.شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، د.ت.

**امرؤ القيس،** حجر بن الحارث: **ديوان امرئ القيس**. جمع وتعليق حسن السندوبي، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، ط(3) 1373هـ/1953م.

**ابن الأنباري،** كمال الدين أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.** معه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية بحمص، 1988-1989م.

**الجاسم، محمود حسن: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، دار النمير بدمشق، ط1، 2007م.**

**جرير،** حَزْرَة جرير بن عطية التميمي**: ديوان جرير.** شرحه وجمعه محمد إسماعيل عبد الله الصّاوي، دار مكتبة الحياة ببيروت، د.ت.

**أبو حيّان النحوي،** أثير الدين محمّد بن يوسف:

**تفسير البحر المحيط**. دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وآخرين. دار الكتب العلمية بيروت، ط (1) 1413هـ = 1993م – 1416هـ = 1995م.

**ابن خالويه**، الحسين بن أحمد: **مختصر في كتاب شواذّ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه.** عني بنشره برجشتراسر، النشريات الإسلامية، المطبعة الرحمانية بمصر لجمعية المستشرقين الألمانية، 1934م.

**الزمخشري،** جار الله محمود بن عمر:

**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.** تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط (1) 1417هـ / 1997م.

**زهير بن أبي سلمى: ديوان زهير بن أبي سلمى**.شرح أبي العباس ثعلب، دار الكتب المصرية بالقاهرة، 1363هـ/1944م.

**عبيد الله بن قيس الرقيّات: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات.** تحقيق وشرح محمد يوسف نجم، دار صادر ببيروت، 1378هـ/1958م.

**مكرم،** عبد العال سالم**، وعمر**، أحمد مختار**: معجم القراءات القرآنية.** جامعة الكويت، ط(1) 1402هـ/1982م.

**ابن هشام الأنصاري،** جمال الدين:

**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.** تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب .

1. الجاسم، محمود حسن: تعدد الأوجه في التحليل النحوي، ص20. [↑](#footnote-ref-1)
2. سورة التوبة، الآية"108". [↑](#footnote-ref-2)
3. البيت لزهير بن أي سلمى، انظر: ديوانه، ص86، والقُنّة: القمّة، والحِجر: اسم موضع، وهو منازل ثمود، عند وادي القرى من ناحية الشام، وأقْوين: خلون، وحِجج: ج حِجة وهي السنة، والدهر: الأبد المدود. [↑](#footnote-ref-3)
4. ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف1/372-373 . [↑](#footnote-ref-4)
5. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-5)
6. لابد من الإشارة إلى أن ردّ الشاهد، بتخطئة قائله، أو بالتشكك في صحّته أو بروايته رواية أخرى- لا يعدّ من الأسس المعتمدة في أثناء تجريد القواعد، لأن الشاهد لم يحدث فيه تعدد في التحليل، وإنما وقع الخلاف في قبوله، ومن ثم يدخل هذا النمط ضمن دائرة الخلاف النحوي، لا ضمن دائرة قضايا التعدد في التحليل. [↑](#footnote-ref-6)
7. البيت لامرئ القيس، انظر: ديوانه، ص167، يريد: لو كان مطلبي الكفاف من العيش لكفاني القليل، ولم أسعَ في طلب الكثير. [↑](#footnote-ref-7)
8. ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف1/83-96 . [↑](#footnote-ref-8)
9. سورة الكهف، الآية"96". [↑](#footnote-ref-9)
10. ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف1/83-96 . [↑](#footnote-ref-10)
11. سورة الحاقّة، الآية"47". [↑](#footnote-ref-11)
12. الزمخشري: الكشاف4/610 . [↑](#footnote-ref-12)
13. المصدر نفسه، الصفحة نفسها، وللمزيد انظر مثلاً : المصدر نفسه 1/55، 80، 142، 146-147، 408-409، 589، 2/215، 274-275، 290-291، 314، 425، 486-487، 490-491، 496، 3/15، 179-180، 184، 356، 360، 386، 507-508، 4/47، 148، 162، 433، 465، 762. [↑](#footnote-ref-13)
14. سورة البقرة، الآية"285". [↑](#footnote-ref-14)
15. أبو حيان: البحر المحيط8/322 . [↑](#footnote-ref-15)
16. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-16)
17. سورة الأنعام، الآية"94". [↑](#footnote-ref-17)
18. أبو حيان: البحر المحيط4/186 . [↑](#footnote-ref-18)
19. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-19)
20. سورة البقرة، الآية"166". [↑](#footnote-ref-20)
21. أبو حيان: البحر المحيط1/186 . [↑](#footnote-ref-21)
22. سورة آل عمران ، الآية "146". [↑](#footnote-ref-22)
23. قراءة قتادة، انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص22. [↑](#footnote-ref-23)
24. الزمخشري: الكشاف1/451. [↑](#footnote-ref-24)
25. سورة البقرة، الآية"20". [↑](#footnote-ref-25)
26. أبو حيان: البحر المحيط1/228 . [↑](#footnote-ref-26)
27. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-27)
28. قراءة ابن أبي عبلة، انظر: مكرم، عبد العال، وعمر، أحمد مختار: معجم القراءات القرآنية1/35 . [↑](#footnote-ref-28)
29. سورة الرعد، الآية"29". [↑](#footnote-ref-29)
30. أبو حيان: البحر المحيط5/380 . [↑](#footnote-ref-30)
31. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-31)
32. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-32)
33. قراءة ابن محيصن، انظر: ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، ص67. [↑](#footnote-ref-33)
34. انظر مثلاً:أبو حيان: البحر المحيط1/558-559، 2/28، 134، 181-182، 226، 287، 7/287، 299. [↑](#footnote-ref-34)
35. سورة هود، الآية103-105". [↑](#footnote-ref-35)
36. سورة البقرة، الآية"210". [↑](#footnote-ref-36)
37. سورة الأنعام، الآية"158". [↑](#footnote-ref-37)
38. سورة الفجر، الآية"22". [↑](#footnote-ref-38)
39. قراءة يعقوب وحده، انظر: الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين: المبسوط في القراءات العشر، ص241 0 [↑](#footnote-ref-39)
40. الزمخشري: الكشاف2/404 . [↑](#footnote-ref-40)
41. سورة يوسف، الآية"107". [↑](#footnote-ref-41)
42. انظر مثلاً: أبو حيان: البحر المحيط1/405-406، 452. [↑](#footnote-ref-42)
43. المصدر نفسه 7/287. [↑](#footnote-ref-43)
44. المصدر نفسه4/405. [↑](#footnote-ref-44)
45. ابن هشام: مغني اللبيب، ص137 . [↑](#footnote-ref-45)
46. سورة الصافّات، الآية"137". [↑](#footnote-ref-46)
47. البيت للأعشى، انظر: ديوانه، ص225، والمحلّق: لقب الممدوح، والمقروران: المحلّق وكرمه. شخّص الكرم وجعله يبرد فيصطلي. [↑](#footnote-ref-47)
48. ابن هشام: مغني اللبيب، ص138 . [↑](#footnote-ref-48)
49. البيت لجرير، انظر: ديوانه، ص512، والرواية في الديوان: أتمضون الرسوم ولا تُحَيَّى، ولا شاهد فيه عندئذٍ. [↑](#footnote-ref-49)
50. ابن هشام: مغني اللبيب، ص138 . [↑](#footnote-ref-50)
51. أبو حيان: البحر المحيط4/170 . [↑](#footnote-ref-51)
52. المصدر نفسه، 1/658، 2/28، 4/170. [↑](#footnote-ref-52)
53. المصدر نفسه5/206 . [↑](#footnote-ref-53)
54. انظر مثلاً: أبو حيان: البحر المحيط 1/292-293 ، 2/336 ، 3/48 . [↑](#footnote-ref-54)
55. المصدر نفسه1/471 . [↑](#footnote-ref-55)
56. سورة البقرة ، الآية " 54 " . [↑](#footnote-ref-56)
57. أبو حيان: البحر المحيط 1/369 . [↑](#footnote-ref-57)
58. الزمخشري: الكشاف 1/168-169 . [↑](#footnote-ref-58)
59. أبو حيان: البحر المحيط 1/369-370 . [↑](#footnote-ref-59)
60. سورة البقرة، الآية"89". [↑](#footnote-ref-60)
61. أبو حيان: البحر المحيط1/471 . [↑](#footnote-ref-61)
62. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-62)
63. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-63)
64. الزمخشري: الكشاف1/190 . [↑](#footnote-ref-64)
65. أبو حيان: البحر المحيط1/471 . [↑](#footnote-ref-65)
66. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-66)
67. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-67)
68. البيت لعُبيدِ الله بن قيس الرقيّات، انظر: ديوانه، ص66 . [↑](#footnote-ref-68)
69. ابن هشام: مغني اللبيب، ص56-57 . [↑](#footnote-ref-69)
70. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-70)
71. قراءة جماعة، منهم نافع وابن عامر وحمزة والكسائي، انظر: مكرم، عبد العال، وعمر، أحمد مختار: معجم القراءات القرآنية4/89 . [↑](#footnote-ref-71)
72. سورة طـه، الآية"63". [↑](#footnote-ref-72)
73. ابن هشام: مغني اللبيب، ص57-58 . [↑](#footnote-ref-73)
74. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-74)
75. المصدر نفسه، الصفحة نفسها. [↑](#footnote-ref-75)